عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهي ان يوصي عند موته
او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين
يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابى ذلك الجمهور الا
اذا كان له منه اجازة وكذا اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ
احد الطلبة بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كانت له منه اجازة اعتبر والا
فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان يقول اجزت لجميع
المسلمين او لمن ادرك حياتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة
الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار وكذا الاجازة للمجهول كان
يكون مبهما او مهملا وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان
وقد قيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك ولمن سيولد لك والا
قرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة لموجود او معدوم علقت بشرط مشية
الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول اجزت
لك ان شئت وهذا على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى
المجهول ما لم يتبين المراد منه الخطيب وحكاه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة
للمعدوم من القدماء ابو بكر ابن ابي داود وابو عبد الله بن منده واستعمل المعلقة
منهم ايضا ابو بكر ابن ابي خيثمة وروي بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض
الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم وكل ذلك كما قال ابن الحفاظ
الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف في
صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند
المتاخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال
المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا
والله تعالى اعلم والى هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرواة
ان اتفقت اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت

اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك
اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق
والمفترق وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا و
قد صنف فيه الخطيب كتابا حافلا وقد لخصته وزدت عليه شيئا كثيرا الخطيب
وهو عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن
الواحد اثنين وهذا يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت
الاسماء خطا واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النقط ام
الشكل فهو المؤتلف والمختلف ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى
قال علي بن المديني من اشد التصحيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم
بانه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه
ابو احمد العسكري لكنه اضافه الى كتاب التصحيف له ثم افرده بالتاليف
عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتاب في مشتبه الاسماء وكتاب في مشتبه
النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلا
ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماكولا في كتابه الاكمال واستدرك عليهم في
كتاب اخر جمع فيه اوهامهم وتبيينها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة
كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته وتجدد بعده
في مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف وكذا
ابو حامد ابن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه مختصر
على الضبط بالقلم فكثر فيه الغلط والتصحيف المباين لموضوع الكتاب التصحيف
وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو
مجلد واحد وضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا
كثيرا مما اهمله او لم يقف عليه ولله الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء
خطا ونطقا واختلفت الاباء نطقا مع ائتلافها خطا كمحمد بن عقيل

Copyright © King Saud University